ورشة عمل حول

تحويلات العاملين والتنمية في لبنان

د. وائل الدبيسي

خبير مصرفي، مدير في بنك BBAC

بالتعاون بين بين اتحاد المصارف العربية ومنظمة ESCWA

بيروت

3-4 تشرين الثاني 2014

تحويلات العاملين والتنمية في لبنان

يشكو لبنان من العجز التجاري منذ عشرات السنين، كما أنّ تردّي الأوضاع الأمنية والسياسية المحلية، والإقليمية، زاد هذا العجز، وأدى إلى تفاقم الوضع الاقتصادي، وتدني الدخل القومي، وبالتالي ارتفاع نسبة البِطالة.

إنّ مقياس الدَخل القومي يُعتبر المؤشر الرئيسي لتطور الاقتصاد الوطني، فبالاستناد الى ارقام مصرف لبنان حول معدلات النمو الحقيقية، وحجم الدين العام، ظهر انخفاض ملحوظ في هذا المعدل بعد العام 2008، على الشكل التالي:

تحويلات العاملين والتنمية في لبنان (تابع)

تطور نسبة النمو وحجم الدين العام		
السنة	نسبة النمو	حجم الدين العام
2009	%8	51 مليار د.أ.
2010	%7	53 مليار د.أ.
2011	%2	54 مليار د.أ.
2012	%2،5	58 مليار د.أ.
2013	%1،8	64 مليار د.أ.
2014	%1،8 (تقدير)	66 مليار د.أ. (تقدير)

تحويلات العاملين والتنمية في لبنان (تابع)

بما أن معدل زيادة أعداد اللبنانيين المقيمين، يقرب من 2% سنوياً، تكون نسبة النمو عامي 2011، و2012، غير كافية لتحسين مستوى المعيشة، كما أن نسبة كل من عامي 2013 و2014، لا تغطي زيادة عدد اللبنانيين.

أما نسبة البِطالة في لبنان، فتبلغ حوالي 28%، في حين أنه يحتاج سنوياً إلى 27 ألف وظيفة، يتأمن منها حوالي 7 آلاف، والعدد الباقي؛ إما يهاجر للعمل في الخارج، في ظل صعوبة الحصول على تأشيرات إلى دول الخليج العربي في ظل الأوضاع الأمنية الحالية في لبنان، وإما ينتظر الفرج.

كما أن العجز التجاري بلغ أرقاماً قياسية، حيث وصل في نهاية تموز 2014 إلى 10,04 مليار د.أ. أي بارتفاع حوالي 1,20% عن العام 2013، ولا تغطي الصادرات في لبنان سوى 16,21% من حجم الواردات، بعد أن كانت تغطي 20.74% في الفترة عينها من العام 2013، أي بتناقص مستمر.

كيف يصمُد الاقتصاد اللبناني أمام هذه المعطيات، والأزمات؟

إنها تحاويل اللبنانيين المغتربين في الخارج.

إن هذه التحاويل تلعب دوراً رئيسيّاً في الاقتصاد اللبناني مقارنة مع المصادر الأخرى للإيرادات من العملات الأجنبيّة؛ كالصادرات، والاستثمار الأجنبي المباشر، وعائدات السياحة، وغير ذلك، مع العلم بأنها جميعها تساهم بحوالي 25 إلى 30% من حجم الدخل القومي.

فمنذ تفجر الازمة المالية والاقتصادية العالمية في تشرين الاول 2008، ارتفعت تحويلات اللبنانيين المغتربين في الخارج إلى لبنان، بنسبة 24 % عام 2008، وانخفضت إلى 5% عام 2009، لتعود إلى الارتفاع بنسبة 5% عام 2010، ولم تسجّل ارتفاعاً في العامَين 2011 و2012.

كيف يصمد الاقتصاد اللبناني أمام هذه المعطيات، والأزمات؟ (تابع)

أما في العام 2013، فقد ارتفعت بنسبة 4،4%، وفي العام الحالي تحسنت بنسبة 9%، والمقدر أنها ستصل هذا العام إلى حوالي 9 مليارات دولار، بالإضافة إلى مبالغ نقدية أخرى يأتي بها المسافرون عند زياراتهم لبنان، تضاف إلى التقديرات أعلاه.

أما صمود وتيرة هذه التحويلات إلى لبنان، وباتجاه المصارف اللبنانية في ظل الأوضاع السياسية غير المستقرة، ناتج عن ثقة اللبنانيين (في الداخل والخارج) بالقطاع المصرفي اللبناني، وبقدرات البنك المركزي على حماية هذا القطاع.

كما أن مصرف لبنان يملك الإمكانيات المطلوبة، والسيولة اللازمة، والاحتياط النقدي الجيد، والإدارة الرشيدة، كي يبقى السوق النقدي في حال من الاستقرار، ويستمر تدفق التحاويل من الخارج، واستقرار العملة اللبنانية مقابل العملات الأجنبية.

كيف يصمد الاقتصاد اللبناني أمام هذه المعطيات، والأزمات؟ (تابع)

فلو نظرنا إلى تركيا (الدولة المجاورة)، لوجدنا أن حجم التسليفات الممنوحة من القطاع المصرفي التركي أكثر من 100% من حجم الودائع لديه، أما في لبنان فلا يتجاوز حجم تسليفات المصارف إلى القطاع الخاص نسبة 27% من الودائع لديها، أي 47 مليار د.أ. من أصل 170 مليار د.أ.

والسبب في ذلك يعود إلى سياسة التسليف المحددة من قبل مصرف لبنان من جهة، وتحفظ المصارف للتسليف، لاسيما في ظل تردّي الوضعين الأمني والاقتصادي من جهة أخرى.

ما هي استراتيجية المصرف لاجتذاب التحويلات؟

إن قوة كل مصرف تكمن بشكل أساسي في حجم الودائع لديه، وديمومتها، فهي التي تمكنه من توظيفها من خلال التسليف وتنشيط القطاعات الاقتصادية، وبالتالي جني الأرباح عليها، وإن الودائع تَنتُج طبعاً من الزبائن المقيمين والمغتربين.

لذا يعتمد مصرفنا BBAC سياسة خاصة في اجتذاب الودائع من المغتربين في الخارج، وتقديم خدمات المصرف من خلال التالي:

- إصدار منتجات وخدمات مصرفية خاصة بالمغتربين وتسويقها لهم.
- تطوير الموقع الإلكتروني للمصرف، وتضمينه جميع الخدمات والمنتجات المصرفية، وسائر المعلومات المفيدة عن المصرف، ليكون قريباً جداً من زبائنه.
- إمكانية إجراء العمليات المصرفية عن بعد من مكان تواجد الزبائن خارج البلاد.

ما هي استراتيجية المصرف لاجتذاب التحويلات؟ (تابع)

- فتح فروع للمصرف في بعض الدول، ليكون قريباً من هؤلاء الزبائن، ما يسهل عليهم إجراء العمليات المصرفية، ويوفر دفع تكاليف التحاويل والعمولات، كما يستفيدون من سائر الخدمات والمنتجات التي يقدمها بشكل مباشر.
- فتح مكاتب تمثيل للمصرف في بعض الدول التي يتواجد فيها اللبنانيون، لإرشادهم إلى المصرف وفتح الحسابات المصرفية لهم، وبالتالي تقديم الخدمات إليهم.
- التواصل المباشر مع اللبنانيين في الخارج، عن طريق القيام بزيارات ولقاءات معهم، لتعريفهم على المصرف، وعلى الخدمات التي يمكن تقديمها إليهم، وبالتالي تنشيط التحاويل إلى لبنان.

2- الانتشار الخارجي للمصرف، ودوره في اجتذاب تحويلات اللبنانيين في الخارج.

يتواجد مصرف BBAC خارج لبنان في أكثر من دولة:

- في قبرص منذ بداية الثمانينيات، ليقدم الخدمات المصرفية التي يحتاج إليها اللبنانيون المقيمون في هذه الدولة، وغيرهم من الزبائن.
- في منطقة أربيل منذ بداية النصف الثاني من العقد الماضي، ليقدم الخدمات المصرفية إلى اللبنانيين المقيمين في هذه المقاطعة، وإلى المواطنين العراقيين أيضاً.
- في مدينة بغداد منذ بداية العقد الحالي، لتسهيل أعمال فرع أربيل، وتقديم الخدمات المصرفية إلى الزبائن اللبنانيين والعراقيين في هذه المدينة.
- مكتب تمثيل في مدينة أبو ظبي، منذ بداية العقد الحالي، ليقوم بتسويق الخدمات المصرفية، وتعريف اللبنانيين المقيمين، والمواطنين على المصرف والخدمات التي يقدمها.

3- الخدمات والمنتجات المصرفية التي يقدمها المصرف للمغتربين Expatriate Package.

يقدم مصرف BBAC مجموعة من الخدمات والمنتجات المصرفية مخصصة للمغتربين في سبيل اجتذاب تعاملاتهم المصرفية، واكتساب الفائض من مداخيلهم كودائع لديه، كما استفادتهم من قروض مصرفية.

نذكر من هذه الخدمات ما يلي:

- خدمات التأمين الادخاري، والتأمين التعليمي التي يستفيد منها الزبون كضمان على الحياة من جهة، وكتوظيف استثماري من جهة أخرى.
- البطاقات المصرفية، سواء كانت بطاقات ائتمان، أو بطاقات دفع، أو غير ذلك، المعتمدة في جميع أنحاء العالم.

3- الخدمات والمنتجات المصرفية التي يقدمها المصرف للمغتربين Expatriate Package. (تابع)

- الخدمات الإلكترونية التي تسهل على هؤلاء الزبائن إجراء العمليات المصرفية المختلفة، ومتابعة حساباتهم لدى المصرف عن بُعد.
- القروض الإسكانية الخاصة بالمغتربين، التي تبلغ أرقاماً جيدة في ميزانية المصرف.
- التسهيلات النقدية المباشرة لأعمال المغتربين في الخارج.
- التسهيلات غير النقدية لأعمال المغتربين في الخارج، كفتح الاعتمادات المستندية وإصدار الكفالات المصرفية.
- حسابات الودائع الخاصة بالمغتربين.
- الحسابات الأخرى.

4- كيف يتعامل المصرف مع المخاطر المحتملة لهذه التحويلات (مثل مخاطر تبييض الأموال، المخاطر التشغيلية...الخ).

يلتزم المصرف بالإجراءات المفروضة من قبل الجهات الرقابية على المصارف، وهي بالأساس مصرف لبنان، ولجنة الرقابة على المصارف، وهيئة التحقيق الخاصة، وذلك من خلال التعاميم والقرارات التي تصدرها، كما أن المدققين الداخليين والخارجيين يقومون بالتأكد من التزام المصرف بهذه الإجراءات.

نوجز هذه الإجراءات بما يلي:

- لا يوجد أي تعامل مع أي زبون عابر، أي لا تحاويل مصرفية إلا إلى الزبائن الذين يتعاملون مع المصرف بشكل دائم، ولديهم حسابات مصرفية قائمة، وفي ملفاتهم جميع العقود والنماذج المطلوبة، وموقعة حسب الأصول.

4- كيف يتعامل المصرف مع المخاطر المحتملة لهذه التحويلات (مثل مخاطر تبييض الأموال، المخاطر التشغيلية...). (تابع)

- إن كل زبون يتعامل مع المصرف، يجب أن يكون أنموذج (إعرف عميلك Know Your Customer)، المتعلق به وبسائر أفراد الحساب معباً حسب الأصول، ويتضمن كامل المعلومات عنه، ليكون المصرف على بينة واضحة من عمل ونشاط الزبون، ومصدر الأموال التي يودعها في حساباته.
- إن أي تحويل يرد إلى أي عميل في المصرف، يجب أن يتم من خلال رقم الهوية المصرفية العائد له IBAN، الذي يمثل رقم المصرف وحساب العميل والعملة، وغير ذلك. ما يدل على أن المستفيد من التحويل هو زبون المصرف، وأن الأخير على اطلاع على جميع المعلومات الضرورية عن العميل، من خلال أنموذج إعرف عميلك، وبالتالي يكون على بينة من سلامة الأموال الواردة إلى المصرف، ومن مصدرها.

4- كيف يتعامل المصرف مع المخاطر المحتملة لهذه التحويلات (مثل مخاطر تبييض الأموال، المخاطر التشغيلية...). (تابع)

- أن يكون نظام السويفت المعتمد في المصرف لاستقبال وإصدار التحاويل مزوداً ببرامج معلوماتية ذكية، توقف أي تحويل يتضمن اسم أي دولة، أو مستفيد من التحويل، أو آمر بالتحويل، أو مصرف وسيط، مدون في اللائحة السوداء، المحددة من قبل الجهات الرقابية من داخل المصرف، أو من مصرف لبنان، أو يوافق عليها الأخير.
- إن أي تحويل يرد إلى المصرف يمر عبر دائرة الامتثال فيه، قبل قيده في حساب العميل المستفيد، لتتأكد هذه الدائرة، وبالتنسيق من الفرع الذي يمسك الحساب من سلامة التحويل وتناسبه مع أعمال ونشاط العميل.

5- الأهمية الاقتصادية للتحويلات، وكيفية الاستفادة منها عبر تقديم فرص استثمار للمغتربين.

تكمن أهمية تحاويل المغتربين اللبنانيين على الاقتصاد اللبناني من خلال الصعد التالية:

أ- على الصعيد المالي

تلعب تحويلات المغتربين دوراً أساسياً في تحسين التصنيف الائتماني للبنان Country Credit Rating، التي تساعده على التالي:

- الدخول في الأسواق المالية العالمية.
- إمكانية الاستدانة من الخارج بمعدلات فوائد منخفضة.
- الاستفادة من التسهيلات المصرفية من قبل المصارف الأجنبية المراسلة في الخارج، ما يؤدي إلى تسهيل تعامل زبائنها مع الجهات الخارجية.

5- الأهمية الاقتصادية للتحويلات، وكيفية الاستفادة منها عبر تقديم فرص استثمار للمغتربين. (تابع)

ب- على الصعيد الاجتماعي

تشكل التحاويل المالية على الصعيد الاجتماعي شبكة أمان اجتماعية للعائلات اللبنانية المقيمة، فإرسال المغتربين الأموال الى ذويهم في لبنان يساعد هؤلاء على تحمل نتائج التضخم المالي ومواجهة الأزمة المعيشية، وعلى تأمين المبالغ الضرورية لسد حاجاتهم المختلفة.

ج- استقرار مالي

تلعب التحاويل دوراً بارزاً في المحافظة على الاستقرار المالي Financial Stability في لبنان، كونها تؤمن للمصارف التجارية نسبة عالية من السيولة.

5- الأهمية الاقتصادية للتحويلات، وكيفية الاستفادة منها عبر تقديم فرص استثمار للمغتربين. (تابع)

تسمح هذه التحاويل للدولة القيام بالأمور الأساسية التالية:

- تمويل عجز موازنة الحكومة.
- تغطية عجز الميزان التجاري.
- الاستمرار في اقراض القطاع الخاص.

وفي هذا الإطار، بلغت تسليفات المصارف اللبنانية إلى القطاع الخاص في نهاية العام 2013 حسب إحصاءات مصرف لبنان 47 مليار د.أ.، موزّعة على جميع القطاعات الاقتصاديّة، سواء القطاعات الانتاجيّة، أو غير الانتاجية، ما يساهم بتحريك العجلة الاقتصاديّة بشكل فعّال في لبنان، أما نسبة التسليفات إلى الناتج المحلي فبلغت ما يوازي 104% منه، وهي نسبة مرتفعة بشكل ملحوظ.

6- توصيات ومقترحات لتطوير الإطار التنظيمي والتشريعي للتحويلات.

بعد إصدار القانون 318 بتاريخ 20 نيسان 2001، المتعلق بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، ومؤخراً إصدار قانون فاتكا، والتزام المصارف بهما بشكل دقيق، تأثرت التحويلات إلى لبنان بشكل قليل جداً، كما أن بعضاً من المصارف أصبحت تعمل كتحري خاص للإدارة الأميركية فيما يتعلق بقانون فاتكا.

كما يمكن زيادة تحاويل المغتربين إلى لبنان وتطويرها من خلال الإجراءات التالية:

- قيام وزارة الخارجية بمبادرات خاصة بالمغتربين في الخارج، لتشجيعهم على التواصل مع ذويهم في لبنان.
- القيام بنشاطات تشجع المغتربين على السياحة في لبنان، كما أن لبنان مع أنه دولة صغيرة جداً، يتمتع بغناه بالمناطق السياحية، وأن الأغلبية من اللبنانيين لا يعرفون هذه المناطق.

6- توصيات ومقترحات لتطوير الإطار التنظيمي والتشريعي للتحويلات. (تابع)

- إصدار التشريعات اللازمة، التي من شأنها تشجيع الاستثمار في لبنان، ما يؤدي إلى تحويل الرساميل لتوظيفها في لبنان.
- إنشاء قاعدة بيانات متخصصة للتواصل مع هؤلاء المغتربين، ما يشجعهم على التعامل مع المصارف اللبنانية.
- وضع قانون انتخاب جديد يؤمن تمثيل مناسب للمغتربين في المجلس النيابي، بشكل يجعل المغترب اللبناني مرتبطا بالوطن، ومهتما لشؤونه ومواكباً لها.
- إجراء مسح شامل للمغتربين اللبنانيين في الخارج، ومنح الجيل الجديد منهم الهوية اللبنانية، ومتابعة مشاكلهم، وحماية مصالحهم الاقتصادية.
- إصدار بطاقة لكل مغترب لبناني في الخارج، أو من أصل لبناني.

6- توصيات ومقترحات لتطوير الإطار التنظيمي والتشريعي للتحويلات. (تابع)

- تعزيز دور الدولة مع دول الاغتراب لتسهيل اقامات وتأشيرات دخول وخروج اللبنانيين.
- الاهتمام بثقافة الاغتراب واعتمادها ضمن مقررات المناهج التعليمية، وتشجيع إنشاء المدارس اللبنانية في دول الاغتراب لتعليم اللغة العربية.
- إعداد برامج سياحية خاصة بالشباب المغترب، بالتعاون مع وزارة السياحة، تؤدي إلى تشجيع هؤلاء بالتعلق بلبنان.
- إجراء مسح شامل لرجال الاعمال اللبنانيين المنتشرين في الخارج، بهدف تعزيز الروابط فيما بينهم، وتشكيل لجان خاصة بهم، بحسب القطاعات الاقتصادية لتعزيز التعاملات التجارية والاقتصادية.

أخيراً

أتمنى لهذه الورشة النجاح فيما هدفت إليه،

ولفريق العمل دوام التقدم والنشاط.

شكراً لإصغائكم

د. وائل الدبيسي

خبير مصرفي

مدير في بنك BBAC

استاذ جامعي